

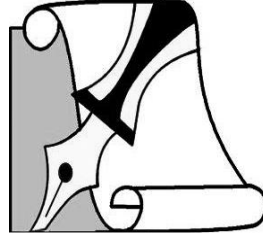


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية والامنية
على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الملف التركي 2023: التحديات، التحوّلات، المخاضات

قد يشهد العام 2023 تحوّلات كبرى تشمل مختلف المجالات السياسية والأمنية، بفعل التغييرات التي تفرضها مراكز القوى العظمى، والتي ورثنا منها خرائط مواتية للصراعات الحديثة والقديمة، لتتجلى الغبراء عن جغرافيا جديدة وتاريخ يكتبه المنتصرون.

إن تركيا، كدولة، مع حاكمية حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيّب أردوغان، تقع في منتصف التقاطعات الخطرة؛ وهي تؤدّي دوراً محورياً تُراكمه سياسة "عشرون عاماً من الدبلوماسية" التي كان عنوانها (صفر مشاكل). وهذا الدور هو امتدادٌ للأحداث عبر القارة الصفراء، إلى شرق أوسط ملتهب، ولا ينتهي بالقارة العجوز، وإنما يشمل منطقة أوراسيا بشقيها، في عالم مليء بالملفات الساخنة والمتفجرة. إذاً، تركيا، بجغرافيتها وموقعها السياسي الواسع، هي في قلب العالم الذي يتشكّل، من خلال تغيير العناوين الكبيرة، وتبسيطها إلى أحداث تتوزع في كلّ الاتجاهات.

فالعلاقات التركية الخارجية متشعبة ومتوزّعة، من الصين، إلى روسيا، وأوروبا، وإلى ما بعد المحيطات؛ وهي تتضمن ملفات متداخلة، وذات تأثيرات إيجابية أو سلبية، أو الوجهين معاً. وعليه، سوف نطرح بعض العناوين الرئيسية المرتبطة بتركيا، ونتناولها تباعاً، وبعدها نقدّم خلاصة تحليلية جامعة، نظراً لتداخل العديد من الملفات والقضايا ذات الصلة.

1- تركيا والصين :

أ- الملفات الأكثر تعقيداً بين البلدين هي ما أسماها الجانب الصيني (المشاغل)؛ ويقصد القضايا المتعلقة بمقاطعة شين جيانغ، وذلك لضمان سلامة العلاقات الثنائية لتنمو بطريقة سليمة ومستقرة.

إن ضمان الحديث الرسمي التركي الصريح بشأن عنوان (صين واحدة)، هو مطلب أساسي وذات تقدير من الصين، مقابل دعم الصين المسار التركي في مجالات التنمية، وذلك ضمن سياسة حماية سيادة وأمن المواطنين في كلا البلدين.

إن إعلان الصين معارضتها تدخّل أي قوى، أو أي عوامل خارجية، بالشأن التركي الداخلي، يدخل في إطار تمثين الاتصالات بين الدولتين، وذلك لعدم تطرّق الجانب التركي إلى قضية إثنية الإيغور الصينية غداة إعلان (صين واحدة).

وهنا تجدر الإشارة إلى تأثير حزب الحركة القومية التركية (MHP) على مسار الدبلوماسية التركية، والذي بدأ يأخذ منحىً جدياً، لأن قاعدة هذا الحزب، وما تحمله من أفكار عن الأصول التركية والقومية التركية، والذين

ينادون بدعم قضية الإيغور من أصول تركية، ورفضهم لمحاولات أردوغان تسليم مطلوبين من هذه الأقلية إلى الصين، قد يؤثر على تحالفهم مع حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المقبلة. وغالباً ما يثير حزب الحركة القومية التركية قضية الإيغور في الصين في كل مناسبة. وتتفق المعارضة التركية مع ذلك الأمر، إذ إنها تمارس الضغوط على الرئيس التركي لاتخاذ موقف أقوى للدفاع عن الأقلية المسلمة التي تعيش في مقاطعة شين جيانغ، وما تتعرض له من إجحاف وتمييز عرقي عنصري واضطهاد ديني.

بالمقابل، يعلن الرئيس أردوغان أن علاقة تركيا مع الصين تتضرر وتتآكل تبعاً بسبب قضية الأقلية الإيغورية؛ ويقابل هذا تشكيك من جانب ناشطين إيغوريين بشأن مدى جدية أنقرة بالالتزام والدفاع عن قضاياهم و حقوقهم، وأن أردوغان يولي الأهمية الأكبر لعلاقاته بالصين، عبر الالتزام بإعلان (صين واحدة)، بعدما كانت قضية الإيغور مكاناً للأخذ بالرد والتشنجات المتبادلة بين أنقرة وبكين .

ب- الإستثمارات الصينية في تركيا، في ظل تردّي الإقتصاد التركي بعد جائحة كورونا والإغلاق الكبير، وقبلها فواتير الحرب الكونية على سوريا. وقد ازدادت هذه الإستثمارات للشركات الصينية، وبلغت نسبة الإستحواذ أكثر من نصف الحصص على ميناء كومبورت في إسطنبول، و 51 بالمئة من حصّة جسر معلّق جديد فوق مضيق البوسفور .

أيضاً، هناك خمسة مليارات دولار أميركي، وهو مبلغ دعم من الصين لصندوق الثروة السيادية التركي. إن تعالي الأصوات الداخلية في وجه حكومة أردوغان بعد أي شرارة تظال أقلية الإيغور بات مفهوماً، في ظل سعي أردوغان للانضمام إلى مبادرة الطريق والحزام الصينية؛ وأيضاً سعيه لعضوية تركيا في منظمة شانغهاي للتعاون، كما أعلن في أيلول 2022.

-المحصلة: بين غضب داخلي بشأن الأداء الحكومي التركي، وبين ما تحمله الدبلوماسية التركية من اعتراضات شديدة اللهجة، والتي يطلقها أردوغان أحياناً إتجاه الصين (لئريح الحليف الداخلي: حزب الحركة القومية)، ومحاولة إطفاء لهب وغضب القاعدة الشعبية القومية في الداخل، يمرّ خطّان شقّافان أمام سياسة أردوغان: أولهما: مصالح تركيا مع الصين، وثانيهما إتهام ناشطين إيغور له بالنفاق السياسي.

2- ملف الانتخابات الرئاسية :

أ- حزب العدالة والتنمية والمعارضة الداخلية :

قد نكون أمام تثبيت موعد الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة في موعدها، في 18 حزيران 2023، أو قد يتم تقريب موعد الانتخابات حسب التطورات السياسية التركية، الداخلية او الخارجية.

وهذه الإنتخابات ربما تحمل وجهاً جديداً لتركيا في حال سقوط رجب طيب أردوغان، وقد يفوز أردوغان بولاية جديدة تحت قانون فصله على مقاسه؛ وستعمل المعارضة على إلغاء هذا القانون الأردوغاني في حال فوزها. وسوف تكون جليّة الأهمية انعكاسات نتائج الرئاسة التركية على الملفات الداخلية والخارجية، والتي ترتبط بمن سيتصدى لسدة الرئاسة.

"واشنطن بوست": إن أهم حدث في عام 2023 هو نتائج الإنتخابات الرئاسية التركية.

أهمية هذا الحدث تكمن في وقعه العالمي، لأن حركة الدبلوماسية التركية التي تبناها حزب العدالة والتنمية ربطت بين ملفات الأمن والإقتصاد في المنطقة وفي العالم .

في الصراع الداخلي بين كتلتى المعارضة والحزب الحاكم تُستخدم كل أنواع الدعاية والإستقطاب للفوز بأصوات الناخب التركي، والذي يعاني من مشكلات متعددة، تتلخص بالوضع الإقتصادي المزري، ومسألة النازحين السوريين؛ بالإضافة إلى عامل لا يقل أهمية بنتيجة الإنتخابات المقبلة، وهو تأثير المسألة القومية (في ملقى الإيغور والأكراد).

وفي السياق، يعمل كل فريق على كَيْل الإتهامات للفريق المنافس، وتحمله ما أمكن من مسببات المشاكل، مع إطلاق الوعود السياسية لحلّها في حال الفوز، كما حدث في الانتخابات البلدية.

تضم "الطاولة السادسة"، التي تشكّلت عبر مخاضات سياسية للأحزاب؛ والمخاضات هنا تعني الإنشقاقات عن الأحزاب وتشكيل كيانات حزبية جديدة، تضم أحزاباً اجتمعت لتشكّل جبهة معارضة لأردوغان وحلفائه.

الأحزاب الجديدة والمحافطة؛ حزب الجيد الذي انشق عن حزب الحركة القومية، بالإضافة إلى حزب الشعب الجمهوري، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي، كوّنت إئتلاًفاً معارضاً لمواجهة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية MHP

الإنشقاقات داخل الأحزاب لها أسباب متعددة، وأبرزها عدم التوافق مع مسيرة الحزب؛ والأهم من ذلك اعتماد خطة تشتيت الأصوات الإنتخابية لإضعاف حالة الحزب الحاكم، لأن قواعد الأصوات كانت مركزة في اتجاه واحد سابقاً.

ب- ملف النازحين السوريين:

يعيش ما يقرب من أربعة ملايين نازح سوري على الأراضي التركية، منذ الأيام الأولى للحرب السورية؛ وأغلبهم كان وسيلة لتحقيق أهداف الحكومة التركية؛ الأهداف التي أرادها حزب العدالة والتنمية في أثناء الحرب وفتح الحدود مع سوريا (تألّفت أغلب المجموعات المسلحة تحت إشراف، توجيه، تمويل، تدريب وتسليح تركي).

وقد ركزت المعارضة التركية على ملف النازحين لتشنّ حملة هجومية على أداء أردوغان في هذا الملف، بالرغم من سعي تركيا الرسمية إلى محاولة "تترك" أغلب النازحين، عبر زجهم في سوق العمل مع تقديم تسهيلات لهم؛ بالإضافة إلى حثهم على تعلّم اللغة التركية من أجل دمجهم في المجتمع التركي، والإستفادة من أصوات الناخبين منهم ممّن نال الجنسية التركية.

لكن، مع الوقت، بات ملف النازحين أو اللاجئيين عبئاً على الداخل التركي، بعد زيادة نسب البطالة لدى الشعب التركي وربطها بغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في السوق العقاري نتيجة النزوح. وترافقت كل هذه العوامل مع بعض الإشكالات المجتمعية المتقلبة بين النازحين والمواطنين الأتراك.

قامت حكومة أردوغان بإطلاق مشروع تسريع العودة الطوعية فقط، مع تقديم مزايا للسوريين العائدين إلى سوريا، عبر بناء وحدات سكنية لهم، وإقامة بعض المشاريع تشجيعاً لهم للعودة. وتعمل حكومة أردوغان على امتصاص خطر ملف النازحين من أيدي الأحزاب المعارضة، للتخفيف من تأثيره على الإنتخابات الرئاسية.

ج- المسألة القومية (ذكرت في الملف الصيني).

د- المسألة الكردية : بعد كل المحاولات الفاشلة في التعاطي مع ملف الأكراد (منذ تولّيه رئاسة الحكومة)، وانتقاله إلى سدة الرئاسة، عمد أردوغان إلى تفكيك وإعادة تكوين هوية القوات المسلحة وتجفيف منابع التفكير للإستقلال الذاتي، حيث اتّبع المسار السياسي للتعاطي مع المسألة الكردية بطرق دبلوماسية (تأثير الناخب من أصول كردية في نتائج الانتخابات)، وذلك بسبب الوعود التي كان يُطلقها بعض أعضاء الحزب الحاكم فيما يتعلق بالحلول البديلة بعيداً عن الكمالية (نسبة لكمال أتاتورك الذي كان يتّبع المسار العسكري). ومع الضربات القاسية التي تلقّاها فريق أردوغان الحاكم بعد الإنقلاب الذي أتهم به (فتح الله غولن) من منفاه، ويتواطؤ بعض الدول لإسقاط عهد أردوغان؛ بعدها اضطرّ أردوغان للعودة إلى العقيدة الحالية، والتي كان هو نفسه يحاربها، حيث عمد إلى تغييبها عبر تنفيذه انقلاباً سريعاً، ببراعة سياسية وبراغماتية سوف يذكرها التاريخ .

إن بروز الشخصيات الدينية في الميادين العامة والسياسية، كان لافتاً بعدما كانت الحقبة الكمالية تزدرى الدين والمتدينين، وكان الدين أمراً محجوباً وممنوعاً في بعض الأماكن والمناسبات الدينية الإسلامية. وقد شنّ أردوغان حملة تطهير الدولة من كل من شارك في الإنقلاب الفاشل، حيث تم استبدال المسؤولين في أكثر المراكز حساسية بأناس ذوي نزعة قومية، مع خبرات في العمل الأمني الذي طغا على البلاد والعباد .

ومع تأسيس أحلاف جديدة بين الأحزاب والهيئات التي تتادي بتفوق النزعة القومية التركية، كان لا بدّ من تغييرات جذرية في التعاطي الرسمي مع المسألة الكردية. وأول هذه التغييرات أن الحل العسكري ضد الأكراد هو الأنجع لكبح جماح الانفصاليين.

وقد نتج عن هذه التحوّلات تحالفات بين القوميين والمحافظين، حيث فطن أردوغان إلى أن السياسة الجاذبة هي اليمين، فضمن الإستقطاب القومي قواعد ناخبين منتشرة و متعددة.

هـ- قرن تركيا :

مشروع أردوغان الإنتخابي الجامع لإحداث تحوّل في المجتمع، عبر جمع المتناقضات بين النهج الأتاتوركي الذي لا يحبّ المتدينين، وبين حزب العدالة(بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس تركيا الحديثة)، حزب العدالة، الذي بُني على أسس دينية؛ لكن الهدف الأسمى الذي يرجوه أردوغان هو استحضار خطاب تأسيس الجمهورية التركية الأولى، مسقطاً البدايات المتشابهة مع أوضاع تركيا الحالية، وبذلك يضمن أصوات شريحة كبيرة و قاعدة من الجماهير المتنوعة الأفكار بين محافظين - قوميين - متدينين، باتجاه نظام يجمع بين الأضداد، ليحمي سدة الرئاسة، وتكون العلاقة رايح- رايح بين أركان الحزب الحاكم وحلفائه .

هذه القاعدة المستجدة في حسابات رجب طيب أردوغان ربما تغطّي العجز الذي سبّبه خسارته للأصوات الكردية بعد التغيير السياسي لديه، فيما يتعلق بترك الدبلوماسية والعودة إلى الحلّ العسكري.

و- التردّي الإقتصادي:

إطلاق مشروع إقتصادي منبثق عن أفكار (قرن تركيا)، وتسميته النموذج الإقتصادي الجديد، والذي يُعوّل عليه الحكم ليُدوم حتى موعد الإنتخابات.

كيف يعمل هذا النموذج ؟

أ- خفض سعر الفائدة.

ب- إعطاء قروض ميسرة رخيصة ومختلفة طول الأمد.

ج- المحافظة على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، كي لا يزداد حجم الإنهيار المحلي ويرتفع معدّل ومستوى التضخم .

إن السعي لتحقيق نجاحات إقتصادية والحدّ من أرقام البطالة المرتفعة، عبر إيجاد فرص للمهن الحرة الصغيرة وإعطائها القروض التيسيرية، لا يمكن أن يحقّق نقاطاً إيجابية في عمليات الخزينة التي تُستنزف أكثر من ذي قبل، مع تواصل الركود الإقتصادي العالمي نتيجة الأزمات المستمرة في أوروبا، وآسيا، وأميركا، ما يفرض ارتفاع أسعار فائدة البنوك لحماية المخاطر الإئتمانية الإتجاه نحو التضخم صعوداً، حيث تصيح آفات النمو المستدام أصعب بكثير في ظل غياب ثبات الأرضية الإقتصادية مع النموذج الإقتصادي التركي الجديد.

إن التوقعات حول ركود إقتصادي عالمي في عام 2023 بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، بالإضافة إلى كارثة كوفيد والإغلاق الطويل، سوف تؤثر سلباً على الصادرات والواردات التركية الثابتة الهيكلية في هذا العام.

3- تركيا وإيران:

أ- العلاقات الاقتصادية .

ب- العلاقات السياسية .

ج- الملفات المشتركة.

د- الملف السوري.

أ- العلاقات الاقتصادية

إن خطة التعاون الإستراتيجي الواسعة، المنتظر بدء بتطبيقها قريباً (بعد زيارة الرئيس الإيراني إلى تركيا)، سوف تجعل ميزان التبادل التجاري بين البلدين يلامس الثلاثين مليار دولار. وتشمل الواردات التجارية العديد من المنتجات، وأهمها توريد الغاز الإيراني إلى تركيا. تنتهي إتفاقية التوريد بعد عامين؛ والإتجاه هو إلى التمديد من ضمن خطة التعاون الإستراتيجي، حيث تتضمن هذه الخطة تعاوناً مشتركاً لبناء معامل ومناطق صناعية خالصة، وذلك لتبادل الخبرات البشرية وتطوير سبل الإنتاج الآمن ضمن تعزيز العلاقات الثنائية، لتصبح الشراكة الإقتصادية ممراً للصناعات الدفاعية العسكرية أيضاً.

إن حاجة البلدين لبعضهما في مجالي الطاقة والغاز المسال، مع تفاقم مشاكل الطاقة العالمية، باتت أكثر من ذي قبل، والهدف هو التخلص من بعض قيود العقوبات الأجنبية على إيران.

وإضافة إلى وثائق واتفاقيات التعاون العلمي والثقافي والرياضي، هناك اتفاقيات بين تركيا وإيران في مجالي النقل والزراعة، مما يجعل التبادل التجاري بينهما في ارتفاع مستمر.

ب- العلاقات السياسية:

تتشابه الأهداف التركية والإيرانية في الإطار السياسي الخارجي لكلا البلدين إلى حد كبير، من خلال التحرك العابر للحدود لتأمين الإستقرار الأمني من خارج الحدود، لتحسين الأمن الداخلي .

وتتشابه الأهداف بين الدولتين اتجاه الملفات الداخلية أيضاً، مثل ملف الأقليات وملف الإنفصاليين (الأكراد في ايران وتركيا) الأذريين في إيران، وبعض الإثنيات الأخرى.

لكن ليس هناك من توافق سياسي إستراتيجي يحكم علاقة البلدين، بل تقاطع طرق سياسية في بعض الملفات، من ضمن توازن إقليمي يضمن الإستقرار وعدم المواجهة.

إن علاقة تركيا مع أميركا وروسيا والصين تختلف عن الرؤى السياسية الإيرانية، ولو تقاطعت أو تشابهت في بعض النقاط.

لا تنطلق مكتسبات الجيوسياسية الإيرانية من نفس القواعد الثابتة التي تنطلق منها السياسة التركية، والعكس صحيح، حيث تختلف الأساليب والأهداف أيضاً؛ لكن ما هو ثابت بين البلدين: الهاجس الأمني والتطوير الإقتصادي.

-ج- الملفات المشتركة: الملف الكردي:

دحض أحلام الأكراد الإستقلالية هو مهمة مشتركة بين تركيا وإيران.

إن الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية، ونجاح "قسد" في هزيمة تنظيم "داعش" في المناطق التي تتنازع عليها في سوريا، فتح شهية الأكراد نحو محاولة تنفيذ استقلال إقليم كردستان العراق؛ وهنا تحرك الإيرانيون والأتراك لإجهاض هذه المحاولة، ودخلا في مواجهة مع الانفصاليين الأكراد، عبر الحدود، وذلك رداً على عمليات حزب العمال الكردستاني تجاه تركيا، وبعض الأحزاب الانفصالية الكردية تجاه إيران.

ويتشابه الملف الأمني المشترك بين البلدين في مجال الأمن الداخلي، لكنه يتشابه في مجال الأمن الخارجي

-د- الملف السوري :

أ- دعم الفرقاء في سوريا

إن دعم تركيا للمسلحين المناوئين للحكومة السورية إبان الحرب الكونية على سوريا، من ضمن دور أردوغان في الخطة العالمية لإسقاط الجمهورية العربية السورية، عبر الدعم المتواصل للمسلحين: تدريباً، تسليحاً وتوجيهاً، مقابل الوجود العسكري الإيراني-بأشكاله المتعددة- في سوريا، لم يمنع البلدين من التشاور والتخاطب الدبلوماسي لتجنب الأسوأ.

إن دعم أنقرة لقوى مناوئة ومخالفة للقوى المدعومة من إيران، ناتج عن سوء تقدير تركي ومراهنة غير محسوبة النتائج:

1- تولدت مشكلة النازحين نحو الأراضي التركية.

2- نجاح عمليات القوى العسكرية الكردية في سوريا صوّب اتجاهها نحو تركيا.

3- محاولة إشغال الأكراد في سوريا مع مسلحين مدعومين من تركيا بشكل مستمر، وما ينتج عنه أعباء مالية ضخمة.

4- استخدام تركيا للمسلحين (عبر تسمية جيوش)، وتصديرهم للتدخل في الأزمات الخارجية؛ ليبيا، أذربيجان، مع الهمس الأمني عن وجودهم في بعض مناطق النزاع الروسي - الأوكراني.

إن أغلب الملفات الناتجة عن الحروب في سوريا، والتي حَقَّق فيها التركي بعض النقاط لصالحه، أصبحت عبئاً ثَقَلاً عليه بعد التغييرات السياسية الدولية، في مجال الجغرافيا والدبلوماسية .
إن مدخل ملف التطبيع التركي مع إيران يصطدم بمدى رغبة رجب طيّب أردوغان بالتخلّي عن أغلب المكتسبات التي حَقَّقها من الحرب على سوريا.

-هـ- ملف التطبيع مع سوريا:

أ- حاول الرئيس أردوغان، في ظل ضعف وتردّد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، أو ربما انشغالها بالحرب الروسية - الأوكرانية، أن يحشد تكتلاً دولياً عالمياً وإقليمياً لشنّ حملة عسكرية واسعة على وحدات حماية الشعب الكردية داخل الأراضي السورية؛ وهذه الحملة قد تؤتي أكلها داخلياً، ويستثمرها أردوغان كأصوات في الصناديق في الإنتخابات الرئاسية بعد أشهر قليلة.

والمكسب الخارجي لهكذا ضربة محتملة ضد الأكراد لا يمكن أن يتحقق إلا بالتنسيق مع روسيا وإيران (مع الأسد عبر الطرفين)، حيث يكون الكل رابحاً، مقابل تراجع الاستراتيجية الأميركية تجاه الملف السوري في ظل إدارة بايدن.

ب- إنهاء الإحتلال: وقف دعم الإرهاب وإنهاء الإحتلال التركي للأراضي السورية، والإتفاق على بعض النقاط العالقة بشكل حاسم ونهائي، سوف يمهد الطريق نحو إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه قبل 11 عاماً؛ هذه الشروط هي مرتكزات السياسة السورية في ملف تطبيع العلاقات مع تركيا؛ أي أن التطبيع سيتم بعد الإنسحاب التركي من الأراضي السورية وتفكيك المجموعات المسلحة المدعومة من تركيا، وأهمها المجموعات المسلحة في إدلب، ومعالجة الوجود العسكري للأكراد شرق الفرات، وحتى الوجود الأميركي أيضاً.

لكن حلّ هذه النقاط المتشابكة قد يحتاج إلى وقت طويل لإيجاد المخارج لها.

وبما أن الإنتخابات الرئاسية التركية اقتربت، ولا يملك فريق أردوغان ترف الوقت، كان عليه أن يعالج بعض الملفات التي تُضعف حظوظه في الإنتخابات؛ وهو سيسعى لتحقيق بعض النقاط في المرحلة القادمة، من خلال حركة دبلوماسية نشطة نحو إيران وروسيا، ودفع عجلة التطبيع مع سوريا بشكل أسرع، من ضمن جدول زمني، للإتفاق على ما يمكن إنجازه .

إن رغبة أردوغان المستعجلة لتحقيق بعض النقاط يقابلها ارتياح أوصبر سوري، مع بعض القلق تجاه خطوة أردوغان، والذي قد يتحرك بطريقة تكتيكية لتطبيع مرحلة الإنتخابات الرئاسية فقط.

ولذا جاءت المطالب السورية الصارمة بضرورة الإنجاز قبل أي عودة إلى التطبيع النهائي، والمتمثل بزيارة أردوغان إلى دمشق المنتصر، ولقائه بالرئيس بشار الأسد.

وفي السياق، تتقاطع رغبة أردوغان مع رغبة روسية لتخفيف الضغط في الملف السوري، و لحشر الوجود الأميركي وجعله غير مرغوب به من كل الأطراف، وإظهاره بصورة العائق أمام الحلول السلمية في سوريا بين الأطراف المتحاربة.

إذاً بعد 11 عاماً من الحرب السورية، يتمنى الرئيس التركي أن يفتح صفحة جديدة مع دمشق، معترفاً بشكل ضمني بخسارة رهاناته العسكرية ضد سوريا بفعل الصمود الأسطوري للجيش العربي السوري ولقوى محور المقاومة والحلفاء .

وبذلك، سيتمكن أردوغان، في حال بقي رئيساً وأُتيحت له زيارة دمشق، أن يصلّي في المسجد الأموي، لكن ليس كفاتحٍ منتصر، وإنما بشكل مختلف تماماً.

أمّا إذا فاز مرشّح المعارضة التركية (في حال دعم الحالة السياسية الكردية لأحزاب المعارضة)، فسيكون للتطبيع مع سوريا مسار آخر، لأن المعارضة التركية كانت من أول الداعين إلى إنهاء القطيعة مع سوريا وإعادة العلاقات معها؛ وربما نشهد تحولاً جذرياً في السياسة التركية تجاه سوريا.

وستعمد المعارضة الفائزة إلى حلّ مشكلة النازحين السوريين في تركيا بشكل مغاير عن مقاربة حزب العدالة والتنمية للملف. وقد تقوم المعارضة المنتصرة بسحب الجنسية التركية من الذين جنّسهم أردوغان، مع إعادة النازحين إلى بلادهم (تقول المعارضة إن هذه الخطوات ستخفّف من أعباء البطالة و سيستعيد السوق المحلي عافيته، ويعود سوق العقارات إلى ما كان عليه، مع التخلص من العديد من المشكلات التي سببها الوجود السوري في تركيا).

فيما يتعلق بالقول إن المسار المتوقع للتقارب التركي - السوري برعاية روسية وإيرانية، يجب أن لا يمس بنفوذ أو مصالح طهران أو روسيا الاتحادية، وإن إيران خائفة أو مستبعدة، فهو قولٌ قاصرٌ في السياسة والعلاقات الدولية، خاصة بالنسبة للوجود الإيراني في سوريا والمسار الإثتماني الطاقوي من طهران إلى دمشق، في ظل العقوبات على البلدين وقانون قيصر على سوريا. ولطالما صرّحت إيران أن الحل في سوريا هو حل سياسي، وكان دورها حاسماً في مكافحة التطرف والإرهاب وحفظ الجمهورية العربية السورية، مع قوى المقاومة والحلفاء .

لكن هناك من يقول إنّ خوف إيران نابع من حدوث تطبيع سوري - تركي، ما يعني وفقاً نهائياً للمواجهات مع المجموعات المسلحة المدعومة من تركيا، وانتفاء دور إيران في سوريا بعد حسم المعركة ضد الإرهاب؛ متجاهلاً الوجود الكردي وبعض المجموعات غير الخاضعة لتركيا؛ وأيضاً يمكن أن نشهد تمرد بعض المجموعات المدعومة تركياً على قرار تطبيع العلاقات مع سوريا، ورفضها أن تكون الأضحية على طريق إعادة هذه العلاقات.

الخلاصة: لن يكون الوقت كافياً لأردوغان كي ينجز ملف التطبيع كاملاً مع سوريا حتى موعد الانتخابات. وإن نجح في هذا الإستحقاق قد يعود إلى ملف التطبيع مع سوريا بشروط مختلفة وأكثر حدة.

تركيا والاتحاد الأوروبي :

أ- كان العنوان الدائم بصيغة إستفهامية: هل حاجة أوروبا إلى تركيا هي أكبر من حاجة تركيا إلى أوروبا؟ وهل يمكن أن لا تشكّل الحاجات قاعدة ثابتة في الفضاء الجغرافي والعلاقات السياسية والإقتصادية؛ والأهم من ذلك، في قلب عالم ملتهب ومتفجّر؟!

في إطار السياسة الخارجية التركية، وعبر عشرين عاماً مع حاكمية حزب العدالة والتنمية ومقولة صفر مشاكل، سعى الرئيس رجب طيّب أردوغان لتمكين مسار حزبه بأن يبقى حاكماً للحياة السياسية في تركيا، عبر المسارين الداخلي والخارجي معاً؛ ففي البداية كان اعتراض تركيا على دخول السويد و فنلندا إلى الناتو، كتعبير عن الرغبة الأميركية بتوسيع الناتو، لحماية بعض البلدان من الشهية الروسية "التوسعية"؛ ومن ثمّ ظهر لاحقاً موقف تركي مرّن أكثر لمقاربة هذا التوسع؛ فما سبب هذه الإنعطافة التركية ؟

عند بدء جريمة حرق المصاحف من قبل مجموعة سويدية يمينية متطرفة أمام مبانٍ رسمية تركية، والانتقال بعد ذلك إلى أماكن عيش المجتمعات العربية، كان قائد هذه الحملة يُمنّي النفس أن يشدّ عضد وعصب الناخب السويدي في الانتخابات المقبلة، وهو بالكاد حصل على عشرة آلاف صوت في الإستحقاق الماضي. لكن مع الموقف الرسمي السويدي، والذي عدّ هذا العمل من ضمن حرية الرأي، اعترضت أغلب البلاد العربية والإسلامية على هذه التصرفات، فيما ثارت حميّة أردوغان، والذي ألب الشارع التركي؛ ومن ثمّ حدثت المناوشات والاعتراضات الشعبية والرسمية.

ثانياً، الصورة الأكبر تتمثّل في الاعتراضات التركية المتكررة، والمرسلة إلى السويد وإلى الدوائر السياسية الأوروبية والعالمية، على إيواء السويد أفراداً من منظمة حزب العمّال الكردستاني ودعمهم ومدّهم باللوجستيات وحمايتهم أيضاً.

كعضو في حلف الناتو منذ أكثر من سبعين عاماً، لم تعارض تركيا أي توسع للناتو كما حدث في عامي 1959 و 2004. لكن الأمور تختلف فيما يتعلق بقضية تمس أمن البلاد الداخلي، كدعم حزب العمّال الكردستاني PKK، والمصنّف كمنظمة إرهابية من قبل الإتحاد الأوروبي وأميركا؛ وفيما يتعلق بمنظمة YPG (وحدات حماية الشعب (الكردية)، التي تعتبرها تركيا إمتداداً إرهابياً ضدها، فإن أميركا والغرب يعتبرونها شريكة لهم في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" في شمال سوريا، وهي غير مصنّفة إرهابية، وتتل دعم أميركا الدائم.

إذاً، مخاوف أنقرة واضحة، وكذلك رفضها دخول السويد وفنلندا إلى حلف الناتو قبل أن ترى نتائج ملموسة على الأرض، ومنها وقف الدعم الغربي للأكراد المعارضين، وتسليم مطلوبين إلى تركيا متهمين بالإرهاب وتهديد أمن تركيا وشعبها (21 متهماً في السويد و12 متهماً في فنلندا)، ويرفض البلدان تسليمهما.

واليوم، الفرصة سانحة أمام السلطة التركية لفرض شروطها حول توسيع حلف الناتو، وتستطيع أن تريح أي مناورة سياسية تجاه الداخل على أعتاب الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ وحتى لا تقع تركيا في نفس الخطأ الذي حدث عام 1974، عندما قرّرت اليونان الإنسحاب من الناتو، إعتراضاً منها على دخول قوات تركية إلى شمال قبرص، وقرارها العودة إلى الحلف في الثمانينات، حيث تقول الدبلوماسية التركية الخارجية، إنها لو اعترضت وقتها على عودة اليونان، لكانت جنبت تركيا الكثير من المشاكل وعمدت إلى حلّها.

ب- الإزدواجية التي اشتهر بها أردوغان على الساحة الدولية، تجعله دائماً يسعى إلى مساومة أوراقه الراححة لينال بعض المكاسب والنقاط. فعلى الرغم من اعتراض الدول الأوروبية على علاقته بروسيا، يبرز دور أردوغان كوسيط في التعاملات معها.

ولكي يبذد مخاوف السويد وفنلندا من التوسع الروسي، كان لا بدّ للرئيس التركي من أن يضع شروطاً كالتالي ذكرناها آنفاً؛ لكن قد تبرز بعض المطالب في اللحظات الأخيرة قبل إزالة الفيتو التركي على توسع الناتو (يشترط قبول كامل الأعضاء لإدخال أي دولة في الحلف؛ وصوت معارض واحد يكفي لوقف هذا التوسع). وعليه، يستطيع أردوغان أن يطلب الآتي:

- 1- وقف دعم الحركات الانفصالية الكردية وتسليم المطلوبين.
- 2- تعهّد السويد بالتوقف عن دعم (فتح الله غولن) وقضيته الانقلابية.
- 3- رفع حظر القيود على تصدير السلاح إلى تركيا.
- 4- دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي بفعالية أكثر من ذي قبل.
- 5- تقليل الهيمنة الأميركية على الناتو مقابل الموقف الروسي (يبقى موقفه قابلاً للإبتزاز السياسي).
- 6- إعادة تفعيل صفقة شراء طائرات F16

المحصّلة: إن الموقف التركي من سياسة الإتحاد الأوروبي، في ظل الحرب الروسية - الأوكرانية، قد لا يكون إيجابياً في الشكل، مهما كانت المساومات مغرية؛ وعلى أردوغان أن يبحث عن مسار جديد. وربما تتوضح في المرحلة القادمة حسابات قمع مسار الناتو والفوز ببعض النقاط مع بيدر مسار روسيا، وحسابات الطحين والجعجعة (قد يتوقف دخول رؤوس الأموال والسيّاح الروس إلى تركيا + ممكن أن توقف روسيا مشروع ربط الغاز بتركيا + أن يقلّص الروسي من إتفاقيات تصدير الحبوب + أن يتوقف الروسي، أو أن يتباطأ بإكمال بناء المفاعل النووي التركي).

وقد تفضّل أميركا إبقاء دعمها للأكراد، وبما يوقف عملية دخول السويد وفنلندا إلى حلف الناتو، ويتم حصار تركيا أكثر؛ وهذا التطور ربما يفتح شهية الروسي على التوسع، وتفقد أميركا هيمنتها على أوروبا. لكن إن تخلّت أميركا عن الأكراد، سيربح التركي الملف الكردي الخارجي، خاصة في أوروبا وفي سوريا، وتتطور الأمور مع إيران وسوريا، ويُفتح باب التطبيع مع سوريا بشكل أوسع؛ وقد يُحاصر الوجود الأميركي - كما ذكرنا - في سوريا؛ لكن قد يخسر أردوغان شيئاً من الصديق الروسي. وهناك احتمال بأن تراوح الأوضاع مكانها بانتظار نتائج الانتخابات الرئاسية التركية؛ وربما يتم تغيير المشهد كلّها قبلها.

أما الموقف الروسي، فهو ثابت تجاه توسع حلف الناتو، ومفاده أن توسيع البنى التحتية العسكرية في مناطق الصراع يحتاج إلى أجوبة من روسيا، وهي حاضرة دائماً للإجابة، وأن العالم سيتغيّر بشكل جذري. أيضاً، الاتجاه بأن تكون تركيا عضواً فاعلاً في منظمة شانغهاي للتعاون قد يعني بداية تخليّ تركيا التدريجي عن الكتلة الغربية، لأنه ليس هناك الآن تعاون عسكري، أو سياسي، أو حتى إيديولوجي، بين أعضاء منظمة شانغهاي.

العلاقات التركية - الروسية:

تميّزت علاقة روسيا بتركيا بشراكة فاعلة، خاصة لما يجمع أردوغان ببوتين من علاقة ثقة شخصية وصداقة متينة.

لكن اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتوالي العقوبات على روسيا، أدّى إلى عزل موسكو عن المجتمع الدولي، فيما بقيت دول قليلة على علاقة معها، ومنها تركيا، حيث تبادل الطرفان المصالح، فوسّع أردوغان نفوذه كوسيط موثوق بين كييف وموسكو، وبقي اللاعب رقم عشرة في كلّ اللقاءات التي حصلت في تركيا بين مسؤولين روس وأوكرانيين.

وقد أُنعشت إتفاقية الحبوب السوق التركي، وشكّلت صفقة مهمة للجانبين الروسي والأوكراني، بعد وساطة تركية مع الأمم المتحدة، وكان أردوغان الرابح الأكبر، حيث استطاع تجنّب العالم مشكلة إضافية تتعلق بغلاء الحبوب بعد إرتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية.

وأصبحت مقولة تركيا هي نافذة العالم تتوضح تبعاً بعد إتمام عملية تبادل الأسرى العسكريين في الحرب الروسية - الأوكرانية بوساطة تركيا. ومن هنا يمكن فهم رغبة موسكو ببقاء أردوغان لدورة إضافية في سدّة الرئاسة التركية، لأن حكومة أنقرة مهمة جداً لموسكو.

ومن أجل تحقيق هدف بقاء أردوغان في الرئاسة التركية، عمدت موسكو إلى اتباع الخطوات الآتية:

أ- وكّلت أنقرة بإدارة أزمة الحبوب العالمية.

ب- أجلت شركة غاز بروم الروسية موعد قبض الديون التركية من جزاء شراء الغاز.
ج- إقترح بوتين أن تكون تركيا مركز تسليم الغاز الروسي إلى المستهلكين الأوروبيين.
وبذلك أمنت موسكو لأردوغان المزيد من الشعبية في الداخل التركي، وهذا سيكون له الأثر الإيجابي عند الناخب التركي أيضاً.

لكن فيما يخص ارتباط العلاقة الروسية - التركية بالملفات الأخرى، مثل الصراع الأرمني - الأذربيجاني، والملف الليبي، فقد تكون العلاقة تنافسية أكثر منها علاقة شراكة؛ لكن من الصعب أن تتحدر لتصبح علاقة مواجهة، لحاجة الطرفين لبعضهما البعض.

إن الملف الروسي - التركي هو حاجة روسية لتسريع حلّ الأزمة السورية بعد تثبيت نفوذ روسيا لدى دمشق؛ وهذا الأمر يساعد أردوغان داخلياً، ويقوّض الوجود الأميركي في سوريا، لأن هدف روسيا وسوريا وإيران واحد، وهو إنهاء الإحتلال الأميركي لجزء مهم من الأراضي السورية.

تُعرقل تركيا العقوبات على النفط الروسي، وذلك برفضها بيع النفط الروسي الخام وفق جدول سقف سعري حدّته مجموعة السبعة والإتحاد الأوروبي، ويقضي بحرمان موسكو من إيرادات النفط.

إنّ فرض تركيا قاعدة فحص التأمين التي طبقتها على ناقلات النفط الغربية التي تريد المرور في البحر الأسود لعبور مضيق البوسفور والدردينيل، أدّى إلى منع مرور هذه الناقلات، لأنها لا تحمل خطاب التأمين المناسب (بيع سعر النفط الروسي دون سقف محدّد وعلى السعر العالمي).

وبذلك تكون أنقرة قد فرضت على الإتحاد الأوروبي أحد خيارين:

1- تغيير سياسة العقوبات؛

2- أو تتعرض الدول الأوروبية إلى عقوبات، لأنها غطّت شحنات نفط بيعت بأسعار تتجاوز السقف السعري المحدّد.

قد يؤدّي تجمع السفن العالقة خارج مضيق البوسفور والدردينيل إلى إضطراب في الأسواق العالمية.

تركيا ودول الخليج :

شكّل اللقاء السعودي - القطري على هامش الاجتماع الـ 48 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي أوائل عام 2022، مناسبة للقاء وزيري خارجية تركيا والسعودية، حيث أُعلن وقتها عن قرب مرحلة جديدة بين البلدين بعد سلسلة من الأزمات (إنقلاب مصر السيسي، قضية مقتل الخاشقجي، توتّر العلاقات بسبب حصار دول الخليج لقطر)؛ وكان العنوان العريض لهذه العلاقات المستحدثة هو الحاجات الأمنية، وذلك لموقع تركيا الجغرافي القريب من منطقة الخليج. ويُستشرف من بعض أحاديث أصحاب الرأي في الرياض خوفهم من إيران بعد تراجع الدور الأميركي في عهد إدارة بايدن، وبحثهم عن بديل يحميهم من "الخطر" الإيراني. لكن لا

يخفى أيضاً، أنه بالإضافة إلى الهاجس الأمني، يسعى الفريقان إلى التخلص من آثار الركود الإقتصادي الذي حصل بسبب الإغلاق الكبير وقت جائحة كورونا.

بعد إعلان إتفاقية / العُلا/ أواخر عام 2021، وما تلاها من إنهاء مفاعيل مقاطعة قطر وعزلها، تحوّلت العلاقات التركية - الخليجية باتجاه استعادة العلاقة القديمة، لكن بشكل تدريجي، مع استدارات خجولة بين شركاء قطر الإقليميين وبعض دول الخليج في مجلس التعاون، والتي يبلغ عددها ستة.

إن علاقة قطر بالتكتل الثلاثي(السعودية، الإمارات، وبدرجة أقل البحرين)، والذي نادى سابقاً بالقطيعة مع الجارة قطر، تؤثر سلباً على العلاقة مع أنقرة، كونها الداعم الأكبر لسياسة قطر.

إذاً، بعد عودة العلاقات التركية - الخليجية إلى ما كانت عليه، ولو بخجل، لا بدّ من فهم الواقع التركي الذي يعاني من تضخم مالي مفرط ومتسارع، في ظل توقعات بأن الإستثمارات الخليجية تبقى الملاذ الأخير للخروج من الأزمة في تركيا.

وهناك أيضاً قضية تقلبات أسعار الطاقة العالمية، وتأثير الحرب الأوكرانية- الروسية، ومشاكل منظمة أوبك، حيث كان لا بدّ من إيداعات بنكية سعودية بمليارات الدولارات في البنوك التركية، مقابل تزويد المملكة السعودية بالأسلحة التركية.

إن توافق أنقرة مع الرياض وتطبيع العلاقات معها يفتح المجال للأترك بأن يعودوا إلى منطقة الخليج بقوة الواقع الأمني، مقابل الإنعاش الإقتصادي لتركيا؛ فيما يضمن السعوديون أمن بلادهم بعد انحسار قوة أميركا، مقابل تعاضم نفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تركيا والإمارات :

تحكم العلاقة بين تركيا والإمارات أوجه تشابه كما هي الحال بين أنقرة والرياض؛ فهناك مساران متشابهان، خاصة بعد توقيع عشرات الإتفاقيات بين تركيا والإمارات، توزعت بين اتفاق تعاون إقتصادي ومذكرات تفاهم حول ملفات الصناعات الدفاعية وإدارة الأزمات والكوارث والمناخ ومواضيع مختلفة.

تركيا والبحرين :

تتأثر علاقة تركيا والبحرين بشكل حاسم بالسعودية، والتي تمثل الراعي الأكبر والأقرب للبحرين؛ والأخيرة هي الحلقة الأضعف بين دول ذات حجم وتأثير أكبر على صعيدي المساحة الجغرافية والسياسة.

إنعشت العلاقات التركية - البحرينية بشكل تصاعدي، حيث منحت المنامة تركيا اسم الشريك المعتمد للمركز الدولي لخدمات الشحن، لتطوير مختلف القطاعات المالية والإنتاجية؛ وهذا المركز يُعنى بالشحن البري والبحري في مملكة البحرين.

وتمثل الذكرى الخمسون لإقامة العلاقات بين البلدين فرصة في هذا العام لزيادة وتيرة اللقاءات الثنائية؛ ولا يمكن اعتماد المعيار الحسابي لهذه العلاقات، والتي ربما تمتد لتشمل أسواقاً جديدة وفق السياق الآتي:

أ- تريد البحرين البحث عن شركاء جدد في مجالي الصناعات العسكرية، وخصوصاً التركية، بعد السمعة التي اكتسبتها في الحروب، مثل مسيرات "بيرقدار" وبعض الأسلحة الأخرى.

ب- تريد البحرين الخروج من كون اقتصادها قائماً على منتج وحيد، وتبحث عن شركاء خبراء في الصناعات المختلفة، مثل الأترك.

ج- التركي يريد الوصول إلى مصادر طاقة جديدة من خلال البحرين، وزيادة عدد شركائه في الخليج، بسبب تراجع أداء الإقتصاد التركي.

بالمقابل، هناك بين تركيا والخليج علاقات تحكمها الملفات الساخنة، والتي يسعى كل طرف إلى تبريدها واستثمارها داخلياً وخارجياً؛ لكن من يضمن بقاء المؤثرات والعوامل الدولية والمحلية التي فرضت عودة العلاقات التركية - الخليجية كما هي، في ظل عالم جديد يتشكل، وتسارع المتغيرات المرتبطة بالعوامل السياسية، بشكل مستمر؟

تركيا - الكيان العبري المتهالك:

كانت أول دولة في المنطقة اعترفت بإسرائيل هي تركيا، حيث يعيش اليوم أكثر من مئة ألف يهودي تركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهم يشكلون جسر عبور في العلاقات بين كيان الاحتلال وأنفرة.

1- يتم رفع أحجام التجارة بين البلدين تبعاً؛ ورغم القطيعة الإعلامية المتكررة، فقد زاد حجم ميزان التبادل التجاري بينهما، والذي يبلغ على أقل تقدير عشرة مليارات دولار.

2- رغم كل التجاوزات والتوترات، استطاع البلدان فصل السياسة عن مسألة التبادل التجاري بينهما.

3- تسعى تركيا لتكون الممر المستقبلي للغاز الإسرائيلي (المنهوب من مقدرات الشعب الفلسطيني) للتصدير نحو أوروبا، بما يملك من تأثيرات إقتصادية وسياسية، خاصة بعد تعثر مشروع ممر - إيست ميد.

4- بعد الهند، تعدّ تركيا ثاني أكبر سوق عسكري للصناعات العسكرية مع الكيان العبري المتهالك، وخصوصاً بعد توقيع ما يسمّى: الإتفاق الطارئ.

5- سمحت تركيا للكيان العبري بإقامة محطات تجسس على أراضيها، وذلك للتجسس على إيران والعراق وسوريا، مع استخدام الكيان للمطارات العسكرية التركية ونشر أنظمة رادارات على الحدود التركية.

6- تتوسع المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا ودول أخرى، مع مشاركة أطراف جديدة فيها، مثل مناورات (عروس البحر) منذ العام 1998.

7- عقد صفقات تحديث سلاح الجو التركي على يد خبراء عسكريين صهاينة، مع عقود صيانة بمبالغ مرتفعة جداً.

8- حاجة الحكومة الإسرائيلية اليمينية لتقول للجمهور إنها تحافظ على علاقات الكيان الخارجية، بل إنها تتسج علاقات جديدة.

9- الشراكة بين تركيا والكيان تطمح للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

10- ازدواجية الخطاب العالي النبوة لرجب طيب أردوغان تجاه الكيان الإسرائيلي وحماية المقدسات في فلسطين، والتي تخفت أمام الأرقام، لأن الإقتصاد لا يؤمن إلا بالأرقام.

العلاقات التركية - الأميركية:

تدهورت هذه العلاقات عام 2003 إبان غزو العراق؛ وتدهورت أيضاً بعد محاولة الانقلاب الفاشل على أردوغان في عام 2016، حيث ازداد الوضع توتراً، مما دفع أردوغان للبحث بشكل سلس عن الشراكة مع دول أقوى وأحلاف أمتن.

أبرز محطات العلاقة:

1- الرفض الأميركي الدائم لأي عمل عسكري تركي واسع في الشمال السوري، حيث التهديد الأمني لسلامة الأراضي التركية (راجع علاقة تركيا بتوسيع الناتو).

2- زيادة حجم التعاون الأميركي مع اليونان، أغضبت إدارة أردوغان، ودفعته بعيداً ليخرج من تأثيرات الدائرة الأميركية نحو روسيا والهند والصين.

3- إعطاء أميركا أثينا طائرات F35، ومنعها عن تركيا، رداً على إتمامها صفقة صواريخ S400 الروسية، مع مدّ أثينا بالعديد من أنواع السلاح البحري والجوي (مجانية تماماً)؛ حتى تحوّلت اليونان إلى شبه قاعدة عسكرية.

كما عمدت اليونان إلى تسليح الجزر في بحر إيجه القريبة من الحدود البحرية التركية، وبشكل إستفزازي.

4- صمت الولايات المتحدة على تصرفات البحرية اليونانية تجاه قوارب المهاجرين ومواجهتها بالقوة وإعادتها إلى الأراضي التركية، حيث تريد أميركا -عبر اليونان- الحدّ من استفادة أنقرة من ملف المهاجرين إلى أوروبا، والذي شكّل ورقة ضغط قوية بيد تركيا مقابل أوروبا.

5- بعد الأداء المبهر للصناعات العسكرية التركية في الحروب (ليبيا وسوريا، أدريجان)، توجّس الغرب من تركيا كمنافس جديّ في مجال الأسواق العسكرية الدولية، حيث عمدت واشنطن لاتخاذ إجراءات تضييقية على الصناعات الحربية التركية.

6- سياسة التركيز على المساحات المشتركة والقواسم التي تُنعش أسواق العالم، مع إدارة الملفات المهمة، هي العنوان المرحلي للعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، وتشكيل لجان مشتركة للبحث في حلول واقعية تناسب الطرفين؛ وهذا هو مضمون القرار الذي اتُخذ بين الجانبين على هامش قمة العشرين الأخيرة. لكن، ما بين المشكلات الثابتة والمشكلات المستحدثة، تبقى تركيا شريكاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأميركية.